A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/291
22 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

خطة المؤتمرات

مراقبة الوثائق والحد منها: تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٠ جيم

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٥١ باء المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، التي كررت فيها الجمعية تأكيد توصياتها المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها والموجهة إلى الهيئات الحكومية الدولية في قرارها ٢٠٦/٥٠ جيم، وطلبت إلى الهيئات الحكومية الدولية أن تقدم إليها، عن طريق لجنة المؤتمرات، تقارير عن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. ومنذ اتخاذ القرار ٢١١/٥١ باء لم تبلغ الهيئات الحكومية الدولية عن أية مبادرات بشأن مراقبة الوثائق والحد منها.

٢ - وعلى صعيد الأمانة العامة، بذلت جهود جديدة في هذا الميدان. وسعيا للحد من الحجم الإجمالي، فإن الأمين العام، كجزء من المجموعة الأولى من تدابير الإصلاح التي أعلنها في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، قرر ألا تزيد جميع الوثائق التي تنتجها الأمانة العامة في طولها، عادة، عن ١٦ صفحة، مما يشكل انخفاضا عن المعيار السابق البالغ ٢٤ صفحة. وأوضح الأمين العام أيضا أنه سيجري تقديم مقترحات إلى الهيئات الحكومية الدولية للحصول على الموافقة على خفض طول التقارير التي تنتجها هذه الهيئات من المستوى القياسي البالغ ٣٢ صفحة إلى ٢٠ صفحة (انظر A/51/829).

٣ - وعلى ذلك فالجمعية العامة مدعوة إلى النظر في اتخاذ مقرر توصي فيه أن تقصر هيئاتها الفرعية طول تقاريرها على ٢٠ صفحة. وقد اعتمدت الجمعية المستوى القياسي القائم البالغ ٣٢ صفحة بموجب القرار ١١٧/٣٦ ألف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، وأعادت تأكيده في قرارات لاحقة آخرها القرار ٢١١/٥١ باء.

---

* A/52/150 و Corr.1.

٤ - وبينما شهدت سنة ١٩٩٦ انعكاسا للاتجاه استمر مدة طويلة نحو زيادة أحجام الوثائق، تبيّن الإسقاطات الراهنة أنه من المحتمل جدا حدوث زيادة خلال العام الحالي. ولذلك فتعاون الهيئات الحكومية الدولية والدول الأعضاء ضروري للحد من كل من عدد الوثائق التي تعدها أو تطلبها من الأمانة العامة، وطولها.

٥ - وأيضا على صعيد الأمانة العامة، اتخذت إجراءات لخفض حجم استنساخ وتوزيع المادة المطبوعة. فقد خفض عدد نسخ الوثائق الذي يحتفظ به في المخازن إلى النصف، وقيّد إلى حد كبير تعميم الوثائق في الأمانة العامة وتوزيعها في قاعات الاجتماع. وطلب إلى البعثات الدائمة في المقر استعراض احتياجاتها من الوثائق المطبوعة ويجري تعديل عدد النسخ المطبوعة وفقا للتغذية المرتدة الواردة. وهذه التدابير التي تهدف إلى خفض الناتج الورقي يرجع الفضل في جعلها ممكنة إلى توسيع نطاق فرص الوصول إلى نظام القرص البصري.

٦ - وثمة مبادرة ذات صلة تضطلع بها الأمانة العامة تتعلق بإنشاء أشكال جديدة للوثائق تقوم على استخدام طرز وأحجام مختلفة للأحرف المطبعية وتصاميم مبنية على طبع عمودين في كل صفحة. ويجري بدء استخدام هذه الأشكال تدريجيا في جميع اللغات، مع الاستفادة من المقتنيات الحديثة من البرامج الحاسوبية الأقوى المستخدمة في تجهيز النصوص. والأشكال الجديدة، القابلة للاستخدام في جميع اللغات الرسمية الست، تزيد من سهولة القراءة، وتحفظ صورة متسقة للوثائق، وتتفق مع الأساليب الإلكترونية لتجهيز الوثائق وتخزينها، وتحقق وفورات في تكاليف الاستنساخ والتوزيع والتخزين لأنها تخفض استهلاك الورق.

٧ - والاتجاه الذي ورد ذكره في الفقرات السابقة - وهو انخفاض ربما يتبعه زيادة في حجم الوثائق الإجمالي، من ناحية، والحد بشكل أكثر وضوحا واستدامة من ناتج النسخ الورقية للأمانة العامة، من ناحية أخرى - يمكن توضيحه بالبيانات المتعلقة بالمقر الواردة في الجدول أدناه، حيث يستخدم ناتج الترجمة كمؤشر لحجم الوثائق الإجمالي. وتؤكد البيانات الحاجة إلى اعتماد تدابير إضافية على صعيد الهيئات الحكومية الدولية لكي يتسنى إحراز تقدم كبير في مراقبة الوثائق.

	ناتج الترجمة		ناتج الاستنساخ	
	آلاف الكلمات	الدليل	آلاف الصفحات المطبوعة	الدليل
١٩٩٥	١٠٠,٧٨٠	١٠٠	٧٩٤,٦٠١	١٠٠
١٩٩٦	٨٨,٨٦٤	٨٨	٥٥٣,٠٦٥	٧٠
١٩٩٧ (تقديري)	١٠٢,٥٢٨	١٠٢	٥٩٤,١٩٥	٧٥

٨ - وستبقى الاتجاهات في مراقبة الوثائق والحد منها قيد الاستعراض، ووفقا للفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٥١ باء، سيقدم الأمين العام في سنة ١٩٩٨ إلى الجمعية، من خلال لجنة المؤتمرات معلومات مستكملة عن عدد الوثائق وطولها.